ورقة سياسة عامة: مشاركة النساء السياسية كحل سياسي لبناء السلام وإيقاف الحرب في المفاوضات السياسية

المؤلف\ة: وئام شوقي حسن

التاريخ: 5 يوليو 2024

الانتساب: نشر كجزء من زمالة السودان للديمقراطية لعام 2024

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لـ AMEL

وصف زمالة AMEL: زمالة السودان للديمقراطية هي برنامج عبر الإنترنت مخصص لتمكين الأصوات الناشئة للتأثير على المناقشات العالمية حول الديمقراطية والسلام والتنمية في السودان. من خلال سلسلة من ورش العمل التفاعلية والتدريبات ومشاريع البحث القائمة على الأدلة، يكتسب الزملاء\الزميلات مهارات حاسمة في التحليل وصياغة السياسات والمناصرة.

قراءات إضافية: لمزيد من الأفكار والمنشورات من زملاء AMEL، تفضل\ي بزيارة موقعنا على الإنترنت: https://democracyactionsd.org/publications/

معلومات الاتصال: إذا كانت لديك أي أسئلة أو ترغب\ين في الحصول على مزيد من المعلومات حول AMEL وعملنا، فيرجى التواصل معنا:

- **البريد الالكتروني:** sudandemocracy@amelproject.org
- **فيسبوك :** https://www.facebook.com/democracyactionproject

ملخص

هذه الورقة هي عبارة عن سياسات عامة مقترحة ، كبديل لتمكين النساء السياسي النوعي ، بديلا عن معترك الكوتة و النسبة العددية ، التي اثبتت انها جدالا يفتقد لاي حل ملموس، تلقي ورقة السياسة العامة الضوء على التحديات التي تواجه مشاركة المرأة السودانية في العمليات السياسية، وتؤكد على أهمية هذه المشاركة في تحقيق السلام والاستقرار في السودان. تتناول الورقة تاريخ نضال المرأة السودانية من أجل المساواة السياسية، وتحلل العوامل التي عرقلت هذا النضال، مثل الهيمنة الذكورية في المؤسسات السياسية وقلة التمويل للمبادرات النسائية. تستعرض الورقة أيضا الإنجازات التي حققتها المرأة السودانية، وتقدم توصيات عملية لتعزيز مشاركتها في المستقبل. تشمل هذه التوصيات ضرورة ضمان تمثيل المرأة في جميع مراحل عملية السلام، وتوفير التدريب اللازم للنساء القياديات، وتخصيص الموارد الكافية لدعم المبادرات النسوية. تؤكد الورقة في النهاية أن مشاركة المرأة السودانية ليست مجرد مطلب، بل هي ضرورة وطنية لضمان بناء مستقبل عادل ومتساوي للجميع.

مقدمة :

(لقد كان لنا موقف قديم ، كنا نقول إن الحركة السياسية السودانية كانت تطير بجناح واحد قبل العام 1952 ، وقبل تأسيس الاتحاد النسائي ، ولكن وبعد التأسيس أصبحت الحركة السياسية و الجماهيرية تطير بجناحينوتمشي على رجلين ، والان التجمع الوطني يسير على رجل واحدة وهذا لا يجعله يسير سيرا صحيحا لابد من مشاركة المراة)*1

ان اشراك النساء في العمليات السياسية في السودان دائما ما كان مثارا لاقتلاع الحق ، تم إدراج الكوتة كحقأساسي للنساء في المجالالسياسي و صناعة القرار في منهاج بيجين 1995 ، رغم أن الساحة السياسية السودانية النسائية بدأت مطالباتها بالمساواة في المشاركة السياسية و قوائم الانتخابات "الترشيح والتصويت" منذ عام 1956.

في 2008 نجحت النساء السودانيات في مخاطبة قيادات الأحزاب السياسية و تحققت نسبة ال25% لمشاركة النساء.

من عام 2019 أصبح نقاش المشاركة السياسية يرتكز على فكرة الكوتة ، حتى اصبحت هي المعركة الاساسية مما انتج انتصارات للعدد بلا أثر يناسب هذه العددية . خصوصا في المفاوضات السياسية من نفس العام.

"التمثيل باب للتبجيل ، انا بلوم روحنا اننا مفترض نكون قادرين على الفعل و نعمله ، الافتراض انه لازم تكون في جهة داعمة وحريصة على مشاركة النساء ، ماصحيح ، ده واجب الأجسام السياسية المنظمة لكن كأفراد لمن نبني فعل نبنيه من البداية"*2

برغم نبل المبدا ، وحق السودانيات في المشاركة السياسية المناصفة ، إلا أن معظم الاتفاقات السياسية في التاريخالسياسي السوداني و ان نفذت نسبة الكوتة للنساء *3، الا ان اثر هذه النسبة العددية لم يصاحبها اثر واضح على حياة المراة السودانية.

في عام 2019 نصت الوثيقة الدستورية على مشاركة النساء بنسبة لاتقل عن 40% في المجلس التشريعي الانتقالي فقط دون تحديد نسبة في المجلس السيادي و مجلس الوزراء ، وبلغت نسبة مشاركة النساء نسبة 24-25% ، خلال الفترة الانتقالية قبيل انقلاب الجيش في 25 أكتوبر 2021 .*4اتفاقية جوبا للسلام تم ذكر نسبة مشاركة النساء أن لا تقل عن نسبة 40% على مستوى الاقاليم و المجلس التشريعي و التنفيذي و مجلس الوزراء. دون ذكر الضوابط لتحقيق تلك النسبة أيضا

في حوارات أجريت لورقة اكاديمية درست مشاركة النساء في اتفاق جوبا للسلام ، أن المفاوضات الثنائية بين مجلس السيادة و حركات الكفاح المسلح منحت الدور الأكبر للعقلية العسكرية/الذكورية التي لا تهتم بأهمية مشاركة النساء ، ما خلق حواجز لعرقلة المشاركة الحقيقية ، بالإضافة إلى عدم تواجد أي مبادرات من الجهات القائدة للتفاوض بتشجيع اهمية مشاركة النساء .

رغم ذلك نجحت المجموعات النسوية المشاركة في المسار الثاني للتفاوض ، بالضغط لإدماج الاتفاقات وتمرير أحكام القرار 1325 .واقتصرت مساهمة النساء على المناقشات العامة ، ولم تكن جزءا من المشاركة في القضايا الكبرى مثل الاصلاح الامني و العسكري و اقتسام السلطة.*4-1

لجان المقاومة ، هي لجان قاعدية بدأت تنتظم قبل هبة سبتمبر 2013 ، لمقاومة نظام الجبهة الإسلامية ، كانت جزءئيسي في ثورة ديسمبر 2018 ، ثم انتقلت و اصبحت اجسام مهيكلة شرعية ومنتخبة في مجالس الأحياء في كل ولايات السودان ، تنشط في محاولة حل أزمات المواطنين ، مثل ما حدث في أزمة كوفيد19"كورونا" ، وواجهت انقلاب 25 أكتوبر بمظاهرات أسبوعية لمدة عام ونيف ، ومع اندلاع الحرب أصبحت لجان المقاومة هي الصوت الإعلامي الراصد للانتهاكات و تحولت لغرف طوارئ للحد من الأزمة الإنسانية المستمرة.

"أنا كامرأة فرصتي أكبر في اللجان القاعدية ، لجان المقاومة قابلة للنقد والتغيير ، لجان المقاومة مرت بمراحل كبيرة اتغيرت من انها لجان تقاد بالرجال وبحددو مواعيد الاجتماع ، لوجودنا واننا نطالب بالزمن البناسب وضعنا ، قدرن النساء على صنع لوائح لمراعاة وجود النساء بمساحات آمنة داخل حيز العمل العام"*5

بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 ، بجانب الاتفاق الإطاري ، بالتوازي كان هنالك الميثاق الثوري لسلطة الشعب بواسطة لجان مقاومة ولاية الخرطوم فقط 2022 ، لم ينص الميثاق على ذكر نسبة عددية للنساء ولكن أشار لوجوب تمثيلهن النصف في كافة المستويات .

ذكر ميثاق تأسيس سلطة الشعب "وهو مواثيق الولايات مدمجة بميثاق ولاية الخرطوم "وجوب قيام مفوضية المراة و العدالة النوعية ، لم يذكر نسبة محددة لمشاركة النساء ولكن دعى لتمكينهن بالفرص، ولم يضع اي خطط او اليات لقيام المفوضية.

حددت تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم) ، وهي المجموعة السياسية المدنية الأكبر في الساحة الآن التي تنشط في محاولات إيقاف الحرب ، في بيانها الختامي للمؤتمرالتأسيسي المقام في أديس أبابا مايو 2024 على نسبة 40% للنساء في نظامها الأساسي

مشاركة النساء السياسية من 2019 وحتى العملية السياسية للاتفاق الإطاري 2023 (قبل اندلاع حرب 15 أبريل):*6

أبريل 2019

في السادس من ابريل 2019 اعتصم الشعب السوداني بميدان القيادة العامة ، مطالبا بالحكم المدني ، سقط نظام الجبهة الاسلامية المتمثل في الرئيس عمر حسن البشير في 11 أبريل من نفس العام ، بدأت المفاوضات السياسية بين قوى الحرية والتغيير (التي تأسست في يناير 2019 و تشكلت من تجمع المهنيين السودانيين، الجبهة الثورية وتحالف قوى الإجماع الوطني ، التجمع الاتحادي المعارض، و نداء السودان ، صاغت هذه المجموعة اعلان الحرية والتغيير / ميثاق الحرية والتغيير الذي دعا إلى إقالة الرئيس عمر البشير) وبين الشق العسكري الذي ترأسه الجنرال عبد الفتاح البرهان بعد استقالة الفريق عوض ابن عوف بيوم واحد فقط، في 15 ابريل 2019

تم التوقيع والموافقة على الاعلان من قبل الأحزاب السياسية و التجمعات المهنية و النقابية و الطلابية و المدنية والنسائية .

ضم وفد التفاوض كلا من :الكتلة المدنية و كتلة نداء السودان ، وقوى الإجماع الوطني ، بعدد اثنين ممثلين من كل تجمع

ضم الوفد في بدايته امرأتين ، مريم الصادق ممثلة عن حزب الامة و ميرفت النيل عن الكتلة المدنية ، بقيت ميرفت النيل في التفاوض كإمرأة واحدة

مايو 2019

سحب حزب الامة مريم من المفاوضات في مايو 2019, استمرت ميرفت النيل كممثلة للكتلة المدنية الى وقت توقيع الوثيقة، كما شاركت المحامية ابتسام سنهوري كجزء من اللجنة الفنية لمراجعة وصياغة الوثيقة الدستورية.

جدير بالذكر مساهمة المحامية ابتسام سنهوري في تنبيه الأطراف المتفاوضة في صباح يوم التوقيع ان هناك خلل جوهري في الوثيقة وهو عدم وضوح آلية اختيار النائب العام ورئيس القضاء، فتم إلحاق التعديل كملحق للوثيقة الدستورية في 17 أغسطس 2019.

يونيو 2019

توقف التفاوض بسبب مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019، إلى أن تم استئناف التفاوض مرة اخرى في 9 يوليو 2019.

أغسطس 2019

ثم تم التفاوض الأخير لقوى الحرية و التغيير و الشق العسكري التي انتهى بتوقيع الوثيقة الدستورية الانتقالية في 17 أغسطس 2019.

شاركت في وفد التفاوض الأول مريم الصادق كعضو لجنة مركزية لقوى الحرية والتغيير.

سبتمبر 2019:

حكومة رئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك - سبتمبر 2019، عين رئيس مجلس الوزراء الرئيس السابق عبدالله حمدوك حكومته الاولى بتاريخ 5 سبتمبر 2019، وتم تعيين 18 وزير بينهم 4 نساء و هن:

- اسماء محمد عبد الله وزيرة لوزارة الخارجية (تم تعيينها 8 سبتمبر 2019 - 9 يوليو 2020)
- إنتصار الزين صغيرون وزيرة وزارة التعليم العالي (تم تعينها خلال 8 سبتمبر 2019 - 25 اكتوبر 2021)
- لينا الشيخ يعقوب وزيرة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (تم تعيينها خلال 8 سبتمبر 2019 - 9 فبراير 2021)
- ولاء عصامالبوشي وزيرة وزارة الشباب والرياضة (تم تعيينها 8 سبتمبر 2019 - 9 فبراير 2021)

و امرأتان من اصل 9 رجال في مجلس السيادة وهن:

- عائشةموسى السعيد
- رجاء نيكولا

لم تتضمن الحكومة الاولى اي واليات ولا سفيرات نساء.

فبراير 2021:

حكومة رئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك - 9 فبراير 2021، والتي ضمت 26 وزارة بدلا عن 20 وزارة في الحكومة الاولى، حيثتم تعيين 5 وزيرات من النساء و واليتين :

- مريم الصادق وزيرة وزارة الخارجية
- تيسير النوراني وزيرة وزارة العمل والضمان الاجتماعي 9 فبراير 2021 - 25 أكتوبر 2021.
- بثينة دينار وزيرة الحكم الاتحادي 9 فبراير 2021 - 14 أغسطس 2022.
- سارة عبدالعظيم وزيرة لوزارة الصحة الاتحادية 9 يوليو 2020 - 9 فبراير 2021.
- هبة وزيرة وزارة المالية 9 يوليو 2020 - 9 فبراير 2021 .

ضمت الحكومة الثانية واليتين وهن:

- امنة احمد مكي والية نهر النيل 22 يوليو 2020 - 25 أكتوبر 2021 .
- امال محمد عز الدين 22 يوليو 2020 - 25 أكتوبر 2021.

و على مستوى مجلس السيادة، 9 رجال و امرأتين بالاضافة ل 3 رجال اخرين انضمو في مارس 2021 تنفيذا لترتيبات اتفاقية سلام جوبا :

- بثينة ابراهيم دينار
- نعمات آدم جماع

يناير 2022:

أثرت عسكرة الدولة من بعد 25 اكتوبر 2021 على وجود النساء على مستوى الفعلالسياسي والقاعدي المقاوم.

حيث تولت 5 نساء مناصب حكومية حين تم تعيينهن بواسطة رئيس مجلس السيادة الجنرال عبدالفتاح البرهان:

- بتول عباس علام عوض وزيرة لوزارة الصناعة (تم تعيينها 20 يناير 2022)
- امال صالح سعد وزيرة لوزارة التجارة (تم تعيينها في 20 يناير 2022)
- احلام مدني مهدي وزيرة لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي (تم تعيينها في 20 يناير 2022)
- سعاد الطيب حسن وزيرة لوزارة الإعلام والإصلاح الإداري (تم تعيينها 20 يناير 2022)

أبريل 2023:

المشاركات في العملية السياسية النهائية – الاتفاق الإطاري:

كان من الصعوبة تحديد العدد حتى من النساء المشاركات . تقول عبلة كرار عضوة لجنة الصياغة : ان مشاركة النساء كانت جيدة مقارنة بتمثيل النساء في 2019.

"الوجود الفعلي في طاولة التشريع 20 شخص ، بينهن 10 نساء ، تمثيل النساء 30% ، وانتجن مسودة إدماج قضايا النوع في الدستور والتي نشأت بسبب وجهة نظر خاصة اتجاه الدستور الانتقالي المقترح وتم تسييرها عن طريق **UNITAMS**الـ في 20 سبتمبر 2022".*7

اتفاقات سياسية لضمان مشاركة النساء في عمليات السلام :

القرار 1325

يعد قرار مجلس الأمن رقم 1325 - الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2000م - من أهم القرارات الدولية الخاصة بالاعتراف بدور المرأة في صنع السلام والامن الدوليين يعرب عن استعداده لضمان مراعاة بعثات مجلس الأمن للاعتبارات الجنسانية و حقوق المرأة بما في ذلك عن طريق التشاور مع المجموعات.

اعتمد مجلس الأمن القرار 1325 بعد عام من اعتماده للقرارات المواضيعية بشأن حماية المدنيين والأطفال بشأن النزاع المسلح. جاءت هذه القرارات في وقت من التأمل الداخلي في الأمم المتحدة بعد عقد من إخفاقات حفظ السلام في رواندا والصومال ويوغوسلافيا السابقة. كانت النساء يستهدفن على وجه التحديد في رواندا والبوسنة، من خلال العنفالجنسي الممنهج. كما أعقبت القرارات المواضيعية الحشد من قبل الجماعات النسائية على المستوى العالمي، بما في ذلك الجنوب العالمي، لجذب الاهتمام إلى الطبيعة الجنسانية للنزاع، وكان من أبرز مخرجات ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام 1995 في بيجين، ومن خلال إعلان ويندهوك لعام 2000 يعرب عن استعداده لضمان مراعاة بعثات مجلس الأمن للاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة عن طريق التشاور مع المجموعات النسائية المحلية والدولية، وهو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطة، تركز على أربعة محاور متقاطعة.

وهي:

1. وقاية المرأة من التأثر بالنزاعات، بتعديل القوانين التمييزية وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والتثقيف العام ومقاضاة منتهكي حقوق المرأة.
2. حماية المرأة أثناء النزاعات وبعد انتهائها، وذلك عن طريق تحجيم العنف الموجه ضد المرأة في المجتمعات المحلية، ومن قبل أطراف النزاع أو أطراف فض النزاع.
3. مشاركة المرأة في اتخاذ مختلف القرارات المرتبطة بالنزاع، مثل السياسات العامة للدولة في أوقات السلم والحرب، ومفاوضات صنع السلام والعدالة الانتقالية.
4. دعم دور المرأة في عمليات الإغاثة والإنعاش الإقتصادي وإعادة الإعمار.

الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 :

في سبتمبر 2019 بدأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية و معهد جنيف لحقوق الإنسان و السفارة النرويجية بالتواصل مع منظمات المجتمع المدني للتوافق على الرؤية الوطنية لتطبيق القرار 1325 .

في فبراير 2020 اجتمعت الأطراف الحكومية المعنية و الغير حكومية كمنظمات المجتمع المدني و لجان المقاومة و الادارات الاهلية و القيادات الدينية وممثلي النازحين و اللاجئين و القطاع الغير منظم . لاضافة أولويات أي ولاية في الخطة الوطنية من أجل الوصول لصيغة توافقية.

أهداف الخطة الوطنية:

- إشراك النساء، بطريقة فاعلة، في عمليات بناء السلام، وحفظ السلام، ومفاوضات السلام، وعمليات صنع القرار في كافة المستويات، والاغاثة وإعادة الاعمار والتنمية.

- تعزيز الاعتراف بحقوق المرأة، قبل وأثناء وبعد النزاع المسلح.

- ضمان حماية النساء من أي انتهاك قائم على أساس النوع، كالإغتصاب و الاستعبادالجنسي، ووضع حدٍللإفلات من العقاب

تسعى الخطة إلى ضمان تحقيق الأهداف السابقة من خلال المحاور الاربعة التالية:

(المشاركة – الوقاية - الحماية - الاغاثة واعادة الاعمار)

اجازة هذه الخطة تعني الالتزام اتجاه الدفع بمشاركة النساء كجزء من عملية صنع السلام وصياغة مطالبهن كونهن يعانين تميزا نوعيا مركبا تتقاطع فيه الاضطهادات والتحديات المتعلقة بنوعهن الاجتماعي كنساء مثل العنفالجنسي الممنهج والتهميش الاقتصادي, تم تمديد فترة تنفيذ الخطة الوطنية من العام 2022 حتى عام 2024 وذلك بسبب تعطل تنفيذها بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد بعد أحداث 25 اكتوبر 2021.

FOC:الاتفاق الإطاري مع الأمم المتحدة فيما يلي مكافحة العنفالجنسي المتصل بالنزاع

ويحدد المبادئ الأساسية لتوثيق العنفالجنسي كجريمة بموجب القانون الدولي، و التي استقاها من أفضل الممارسات في هذا المجال. يهدف البروتوكول أن يكون بمثابة أداة لدعم الجهود في مجال العدالة وحقوق الإنسان الوطنية والدولية لتوثيق العنف الجنسي كجريمة بموجب القانون الدولي - بوصفه جريمة حرب، جريمة ضد الإنسانية أو جريمة إبادة العرقية. وه بروتوكول صادقت عليه حكومة السودان في 2021 .

اتفاق سلام جوبا :

(الفصل الرابع التعويضات و جبر الضرر)، لم يذكر النساء بصورة عامة وإنما ذكر النساء المشاركات مع حركات الكفاح المسلح ، لم يذكر النساء الناجيات من العنفـالجنسي. *8

قيام حرب 15 أبريل ومشاركة النساء في المجموعات السياسية :

أنتجت الحرب واقعا سياسيا متعددا و معقدا ، تقاسمت فيه الوحدة المستمرة منذ انقلاب الـ25 من أكتوبر وحتى الآن ، وانتجت العديد من المجموعات و المبادرات و الاعلانات السياسية .

إعلان نيروبي (حمدوك – عبد الواحد) مايو 2024 :هو اتفاق بين رئيس الوزراء السابق محمد عبدالله حمدوك و عبدالواحد محمد نور بشأن التوسط بين أطراف الحرب للوصول لايقاف اطلاق النار و حث الطرفين على الالتزام بالقانون الدولي ووضع مبادئ رئيسية لما سماها بـ(المعالجة الشاملة للأزمات التراكمية عبر عملية تأسيسية) لم يتم أي ذكر للنساء أو تضمنهن كأساس أثبتت فيه معظم التجارب التاريخية أنهن ضامنات أساسيات لعمليات السلام ، واكتفي بذكر الدولة العلمانية ، وهو ما صبح مجرد مفردة خاوية يتم دوما وضعها في شروط عمليات السلام من دون أي تحديد آليات .

إعلان نيروبي (عبد الواحد – عبد العزيز الحلو) مايو 2024 :هو اتفاق بين القائد عبد الواحد محمد نور رئيس حركة تحرير السودان ، والقائد عبد العزيز آدم الحلو رئيس الحركة الشعبية - شمال . لدعوة الطرفين المتحاربين "الجيش – الدعم السريع" لوقف فوري لإطلاق النار تمهيدا للوقف الدائم للحرب ، ودعوتهما للالتزام بالقانون الدولي الإنساني .

ذكر الاتفاق ذات بنود اعلان حمدوك و الحلو بالاضافة لتأكيد ان أي دستور دائم لا يتضمن مبادئ المعالجة الشاملة للأزمات التراكمية عبر عملية تأسيسية ، سيمنح الحق للشعوب السودانية بتقرير المصير .

ايضا لم يتضمن هذا الإعلان ، أي ذكر لاهمية مشاركة النساء السودانيات في تحقيق هذه المبادئ أو التوسط في عمليات المفاوضات.

مخرجات ورشة الاصلاح الامني و العسكري(تقدم) (كمبالا مارس 2024) :لم يتم ذكر خصوصية النساء ووجوب انخراطهن في الجهاز الامني والعسكري.

مخرجات ورشة العدالة الانتقالية (تقدم) (كمبالا مارس 2024) :ضمن مشاركة النساء في الهياكل المعنية بالعدالة الانتقالية ودعم المجموعات النسوية المناصرة للسلام والعدالة الانتقالية وحقوق الانسان ، بالاضافة لاشراكهن مع الشباب في المصالحات التقليدية والمحلية.

ورشة الحكم المحلي (تقدم) (نيروبي أكتوبر 2024) :ذكرت التوصيات عدم التمييز بناء على النوع وضمان تمثيل النساء في الوحدات الادارية وحق النساء في الانتفاع بالأرض.

ورشة لجنة العون الإنساني (تقدم) (أديس أبابا مايو 2024) :ذكرت ان ضمن الانشطة خلال الصراع في السودان ، حماية النساء والشباب من التشرد والاستغلال و العنفـالجنسي ، دون أي ذكر لألية الحماية او توفير المعينات الصحية للنساء بعد تعرضهن للاغتصاب .

المشكلة :

- الهيمنة الذكورية السياسية في مجال المفاوضات السياسية ،زيادة نسبة النساء العددية دون الاهتمام بنوعية المشاركة السياسية

خلال مفاوضات جوبا للسلام ، في المسار الرسمي، كان الرجال في الأغلبية الساحقة أكثر من 70% من المشاركين، بينما كانت التي نجحت (JAMالنساء 14 امراة فقط، ممثلتين حكوميتان و12 باقيات من كل طرف امرأتان، باستثناء حركة العدل والمساواة (في إحضار خمس نساء إلى الطاولة. في حين بلغ عدد ممثلات المسار الثاني 19 امراة ، 15 من مجموعة النساء السياسيات و المدنيات "منسم" و2 للاتحاد النسائي، و2 لـ "لا لقهر النساء".

قالت النساء ان المسار الثاني قوبل بالترحاب ، وقالت اخريات ان بعض القادة او المفاوضين حاولوا التقليل من مشاركة النساء في المسار الرسمي ، "الرجال لا يمكنهم تصور النساء في المسار الرسمي لمناقشة بروتوكولات تقاسم السلطة أو الترتيبات الأمنية، ببساطة يرون أن هذا دور الرجال."

وبرغم العراقيل تعتقد النساء اللاتي كن جزءا من عملية سلام جوبا أنهن حققن انجازات بالضغط على قادة احزابهن و التفاوض على نسبة مشاركة النساء بناءعلى اعدادهن في احزابهن واهمية دورهن في قرارات السلام. *9

- قلة فرص التمويل بالنسبة للحراكالسياسي النسائي السوداني ، خصوصا المستقل :

لا توجد إحصاءات رسمية تتحدث بطريقة مباشرة عن شروط التمويل لأي حركات سياسية تلزمها بصرف جزء محدد من ميزانية التمويل على النساء ، يلاحظ أيضا منذ عام 2019 تشابه الوجوه النسائية المشاركة في العمليات السياسية ، وفي حال دعوة وجوه شابة جديدة ، لايكن جزءا من القرارات أو المفاوضات الرسمية .

لوحظ ايضا التهكم المستمر من المطالبات النسوية ، حتى ضمن المجموعات النسائية السياسية ، التي اشارت بصورة مستمرة لأن الخطاب النسوي هو خطاب حاد لا يحترم الاقدمية او العادات و التقاليد ، وان النسويات يعانين من قلة الخبرة نظرا لصغر اعمارهن وتجربتهن السياسية.

بمقارنة بسيطة من 2019 ، حينما دعت أفراد ومجموعات نسوية لاهمية المصادقة و التوقيع دون تحفظات على معاهدة سيداو و بروتوكول مابوتو ، خصوصا في قضايا العنفالجنسي و حق الإجهاض و قوانين الأسرة ، لم تساندهن المجموعات السياسية النسائية .

مع اندلاع حرب 15 ابريل وبداية جريمة الاغتصاب الممنهج ظهرت الحاجة لحق الاجهاض ، وطلب المساعدة من المجموعات النسوية في الحصول على ادوية الاجهاض .

(المكوكية) اطلقت بصورة سرية ، اقتصرت على المجموعات النسوية النسائية السياسية و المدنية مثل "منسم ونساء ضد الحرب" ، تقوم هذه المجموعة بتمويل نفسها من المشاركات في المجموعات النسائية السياسية و المدنية و المتضامنات عبر اشتراكات محددة .

تقوم بجولتها لمخاطبة مراكز القرار الاقليمية والدولية للضغط على إيقاف الحرب .

لم تتوفر معلومات أكثر بالحديث للمعنيات ، وكانت الاجابة ان السبب للمحافظة على أمن و استمرارية هذه المجموعة التي قارب تاريخ انطلاقها في اولى جولاتها.

- قلة التدريبات في رفع القدرات السياسية :

تتركز ورش تدريب المنظمات الدولية والإقليمية للنساء على زيادة نسب المشاركة السياسية و رفع القدرات ، تصرف مجهودا أقل و تدريبا أقل فيما يتعلق بالسياسات العامة و التفاوضالسياسي و التوثيق و المناصرة السياسية .

بالاضافة الا ان التدريبات تنحصر فقط على النساء ، حين أن الوضع يتطلب و جود الرجال السياسيين (الحكوميين و في الحركات المسلحة) في مراكز القرار لإلزامهم بمشاركة النساء وجعلهم جزءا من حملات مناصرة مشاركة النساء داخل أجسامهم السياسية و التنظيمية .

المستهدفين:

- تقدم – المفاوضين في منبر جدة – المجموعات السياسية خارج تقدم (الكتلة الديمقراطية ، تخطي) – لجان المقاومة .

- المجموعات النسائية السياسية (منسم ، نساء ضد الحرب) – المنظمات/الشركات/الأفراد الممولين للعمليات السياسية

سياسات مقترحة مقدمة :

- اشتراط لجنة مراقبة التنوع الجندري والاثني والديني والثقافي في المجموعات السياسية ، ومراعاة توزيع الفرص وإمكانية الوصول للنساء ، والنساء ذوات الاعاقة .

- ضمان التمثيل القاعدي النسوي في مجالات العون الانساني و الحقوقي.

- ضمان المشاركة النسائية / النسوية في لجان التحقيق لجرائم الحرب.

- تدريب النساء على التفاوضالسياسي و السياسات العامة و التوثيق الحقوقي ، و الأمن الرقمي و الحماية *10.

المصادر:

1: التجاني الطيب ، استشهاد في كتاب نساء في مرمى البندقية – إحسان عبد العزيز السيد

نساء في مرمى البندقية - إحسان عبد العزيز السيد

2:زينب الصادق ، في إفادة مصورة لفيلم السريرة،فيلم ملحق بدراسة تحليلية عن المشاركة النسائية النسوية السياسية من 2019 وحتى 2023 "الاتفاق الإطاري" ، مارس 2023

3: مشاركة المرأة السياسية في عهد نميري, بحث مقدم لنيل الدبلوم العالي في الدراسات الأفريقية والآسيوية مايو 1993,نازك الامين بشير زهران

4Snapshot on the Juba Peace Agreement (JPA) negotiations: in the Perspective of Sudanese Women Participation, : Raduan Abdellah M. Ali, AMEL Fellowship .4-1:

5:عهد محمد ، تنسيقية تجمع أحياء امبدة السبيل ، متحدثة المكتب الاعلامي ، في افادة مصورة لفيلم السريرة،فيلم ملحق بدراسة تحليلية عن المشاركة النسائية النسوية السياسية من 2019 وحتى 2023 "الاتفاق الإطاري" ، مارس 2023

6:ورقة تحليلية ، المشاركة النسائية النسوية السياسية في السودان (2019-2023 "الاتفاق الاطاري")،2023،ايمان عمر ،وئام شوقي

7: عبلة كرار ، عضوة حزب المؤتمر السوداني ، ولجنة الصياغة للاتفاق الإطاري ، افادة مصورة لفيلم السريرة،فيلم ملحق بدراسة تحليلية عن المشاركة النسائية النسوية السياسية من 2019 وحتى 2023 "الاتفاق الإطاري" ، مارس 2023

8: سليمى إسحق ، رئيسة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل ، إفادة مصورة لفيلم السريرة،فيلم ملحق بدراسة تحليلية عن المشاركة النسائية النسوية السياسية من 2019 وحتى 2023 "الاتفاق الإطاري" ، مارس 2023

9:Snapshot on the Juba Peace Agreement (JPA) negotiations: in the Perspective of Sudanese Women Participation, : Raduan Abdellah M. Ali, AMEL Fellowship

10:مقتل بهجة عبدالله العاملة بفرونت لاين ديفندر في أكتوبر 2023 ، حيث تعرضت لتهديدات مباشرة

https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/killing-women-human-rights-defender-bahjaa-abdelaa-abdelaa-darfur